

تقييم دور وسائل الإعلام في حكم القطاع الأمني الفلسطيني:

ما هو القطاع الأمني؟

الإطار القانوني والسياساتي



يتألف القطاع الأمني من الجهات الرئيسية المكلفة بتوفير الأمن والعدالة، بالإضافة إلى إداراتها والمؤسسات التي تمارس الرقابة عليها. وينظم الإطار القانوني والإطار السياسي المهام التي تنفذها هذه الجهات، كما يحكم سلطاتها وهيكلاتها التنظيمية.

الجهات الرئيسية المكلفة بتوفير الأمن والعدالة:

- ◆ قوى الأمن (القوات المسلحة، والشرطة، والمخابرات، والأجهزة الأمنية، إلى جانب جيوش التحرير وجماعات التمرد).
- ◆ الهيئات المكلفة بإنفاذ القانون والعدالة (المحاكم، وأجهزة النيابة، والسجون وأنظمة القضاء التقليدية (القضاء العشائري)).

المؤسسات المكلفة بالإدارة والرقابة:

- ◆ أجهزة الإدارة والرقابة التابعة للسلطة التنفيذية (الرئاسة، مجلس الوزراء، ووزراء الدفاع والداخلية والعدل والمالية).
- ◆ أجهزة الإدارة والرقابة التابعة للسلطة التشريعية (البرلمان واللجان التي تعمل تحت مظلتها، ومكاتب التحقيق العسكري (الأمبودسمان)).
- ◆ جهات الرقابة غير الرسمية (مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، ومراكز الأبحاث والمؤسسات الناشطة في مجال التأثير في السياسات).

عقد مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة خلال عام ٢٠٠٩، وبالتعاون مع شبكة أمين الإعلامية (أمين) في رام الله ومع وكالة معاً الإخبارية (معاً) في بيت لحم، ثلاث ورشات عمل جمعت خبراء في حقل الصحافة والإعلام. وشارك في النقاشات التي دارت في هذه الورشات، إلى جانب رئيسي التحرير في شبكة أمين ووكالة معاً، ما يزيد عن ٦٠ ممثلاً عن صحف الأيام والقدس والحياة الجديدة، بالإضافة إلى ممثلين عن تلفزيون فلسطين، ورايو صوت الشعب ومؤسسات المجتمع المدني. وقد تناولت ورشات العمل المذكورة الدور الذي تستطيع وسائل الإعلام الفلسطينية من خلاله تعزيز الحكم الرشيد للقطاع الأمني. ووفرت هذه الورشات فرصةً للصحفيين الفلسطينيين لتقييم قدرتهم على تغطية المسائل الأمنية، ولا سيما أداء قوى الأمن الفلسطينية. وفي هذا السياق، وقف المشاركون في ورشات العمل على العقبات القانونية والهيكلية التي تعوق قدرة وسائل الإعلام على ممارسة دورها في الرقابة على الأجهزة الأمنية الفلسطينية. وفي هذا الإطار، يتطرق هذا العدد من نافذة على المجتمع المدني ووسائل الإعلام الذي يقدمه مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة إلى التقييم الذي خرج به ممثلو وسائل الإعلام المشاركة في ورشات العمل لأدائهم في مراقبة أجهزة القطاع الأمني في فلسطين.

ما هو دور وسائل الإعلام الفلسطينية في حكم القطاع الأمني؟

يدرك الصحفيون الفلسطينيون أن وسائل الإعلام تستطيع أن تؤدي دوراً رئيسياً في ترسيخ شفافية القطاع الأمني وتعزيز مساءلته عن الأعمال التي يؤديها:

إطلاق حوار عام حول الأمن:

- ◆ يتعين على وسائل الإعلام أن تزود المواطنين بالمعلومات الدقيقة حول العمليات التي تنفذها الأجهزة الأمنية وحول إجراءات الإصلاح الجارية في القطاع الأمني.
- ◆ يجب على أفراد قوى الأمن، ولا سيما الضباط منهم، السماح للصحفيين بإطلاع جمهور المواطنين على المخاوف التي تساورهم حيال أمنهم القومي.
- ◆ يجب أن تتسم الطريقة التي تعرض بها وسائل الإعلام الأخبار المتعلقة بالقطاع الأمني بالإقناع وأن تسترعي اهتمام المواطنين وانتباههم. كما يتعين على أجهزة الإعلام أن تعكس المخاوف الأمنية التي يبديها المواطنون، وأن تستعرض آراءهم وجهات نظرهم حول أداء الأجهزة الأمنية.

ما هي العقبات التي تواجهها أجهزة الإعلام في ممارسة الرقابة على القطاع الأمني؟

يرى الصحفيون الفلسطينيون بأن التشريعات الناظمة لقطاعي الأمن والإعلام تفرض قيوداً على عمل المؤسسات الإعلامية. كما أبدى الإعلاميون الذين شاركوا في ورشات العمل انتقاداتهم لعدم تمكنهم من الإطلاع على المعلومات والوصول إليها، وأعربوا عن خوفهم من التدابير القمعية التي تمارسها السلطات المعنية بحقهم:

لا يستطيع الصحفيون الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالشؤون الأمنية بصورة منتظمة ويسيرة:

- ◆ يواجه عدد كبير من الصحفيين صعوبات في الحصول على المعلومات من القوات الأمنية.
- ◆ يستطيع الصحفيون الحصول على المعلومات والأخبار بناءً على علاقاتهم الشخصية، وليس بسبب الإجراءات المؤسسية التي تيسر لهم ذلك.
- ◆ على الأجهزة الأمنية أن تُبدي قدرًا أكبر من الانفتاح على وسائل الإعلام. فلا يقل الصحفيون في قدرهم عن أفراد القوات الأمنية. بل يتعين على الجانبين أن يعملوا على بناء قنوات اتصال بينهما، يجب أن يشمل ذلك تعيين نقاط اتصال دائمة وإنشاء المكاتب المتخصصة التي تتكفل بهذا الأمر.
- ◆ ينبغي أن تنشئ قوات الأمن دوائر علاقات عامة ومواقع على الانترنت لتقديم معلومات إلى الصحفيين.

عدم توفر الاستعداد للمخاطرة:

- ◆ أنا أرى أن وسائل الإعلام الفلسطينية لا تملك الحرية التي تمكنها من انتقاد قوى الأمن، أو حتى السياسات العامة التي تضعها السلطات.
- ◆ تفتقر مهمة الرقابة التي تمارسها وسائل الإعلام إلى الصفة المؤسسية. وتعتمد ممارسة الرقابة على المبادرات الفردية التي يُقدم عليها الصحفيون الذين يتحلون بالشجاعة.
- ◆ عندما يتعلق الأمر بنشر أخبار حول الموضوعات الأمنية ذات الصلة، تسود الرقابة الذاتية.
- ◆ يملك رؤساء التحرير الصلاحية لوضع التحقيقات الصحفية حول المسائل الأمنية على الرف، وهم يفعلون ذلك في الواقع.

التشريعات التي تفرض القيود على قطاع الإعلام أو التشريعات التي تتسم بغموضها:

- ◆ ليس هناك قانون ينظم الحصول على المعلومات والأخبار. ومن جانب آخر، لم يتبن المجلس التشريعي الفلسطيني مشروع القانون الذي أعد خلال عام ٢٠٠٥.
- ◆ تحظر بعض القوانين على أفراد الأجهزة الأمنية الإداء بأية معلومات لوسائل الإعلام. وهذا ما ينص عليه قانون المخابرات العامة وقانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية.
- ◆ يجب سنّ قانون ينظم تبادل المعلومات المتعلقة بالمسائل الأمنية وطريقة الحصول عليها.

الاعتداءات التي يتعرض لها الصحفيون:

- ◆ يُنتاب الخوف الصحفيين في الكثير من الأحيان حيال التعامل مع القوات الأمنية بسبب الاعتداءات التي تعرضوا لها في السابق، والتي لا يزالون يتعرضون لها في الوقت الحاضر.
- ◆ لا تزال الاعتداءات ترتكب بحق الصحفيين، من قبيل القتل والضرب والتهديد وإغلاق مكاتب المؤسسات الإعلامية.
- ◆ غالبًا ما يحاول أفراد الأجهزة الأمنية فرض سيطرتهم على أجهزة الإعلام عندما يتعاملون مع الإعلاميين.
- ◆ على الرغم من عدم فرض رقابة رسمية قبل النشر أو بعده، عادةً ما يتدخل أفراد القوات الأمنية في عمل المؤسسات الإعلامية.

كيف يقيّم الصحفيون أداءهم؟

يرى المشاركون في ورشات العمل أن المؤسسات الإعلامية تعاني من جملة من نقاط الضعف الهيكلية والإدارية:

افتقار المؤسسات الإعلامية إلى الاستقلالية:

- ◆ تملك الأحزاب السياسية ما يربو على ٩٠٪ من أجهزة الإعلام المحلية في فلسطين. ولا يتمتع سوى ما نسبته ١٠٪ من هذه الأجهزة بالاستقلال من الناحية السياسية.
- ◆ تتحكم كبرى الأحزاب السياسية بقطاعات كبيرة من النشاط الإعلامي. وعلى الرغم من أن هذه الأحزاب أبدت التزامها بوقف الحملات الإعلامية التي توجّهها ضد بعضها البعض، إلا أن هذه الحملات لا تزال قائمة.
- ◆ غالبًا ما تصدر وسائل الإعلام التابعة للأحزاب السياسية أخبارًا تحرض على العنف، بدلًا من تعزيز المصالحة بينها.

غياب المهنية:

- ◆ علينا نحن الصحفيين أن نعمل على تطوير خبراتنا في تغطية المسائل الأمنية.
- ◆ لا تزال الأيديولوجية تؤثر تأثيرًا عميقًا على الخطاب الإعلامي، وهو ما يعوق تطور حقل الإعلام من الناحيتين المهنية والموضوعية. فوسائل الإعلام ترغب في التقيّد بمبادئ سياسية رسمية بدلًا من الالتزام بمدونات قواعد السلوك التي تحكم عملها ونشاطها.
- ◆ لا يوجد صحفيون متخصصون في الشؤون الأمنية، سواء فيما يتعلق بالعمليات التي تنفذها أجهزة الأمن أو بالأمن الإنساني.
- ◆ غالبًا ما توظف المؤسسات الإعلامية الفلسطينية أفرادًا من الأجهزة الأمنية للعمل كمراسلين لديها، وهو ما يتسبب في تقيؤ مفهوم المؤسسة الإعلامية التي تمثل جهة مهنية ومستقلة تتولى ممارسة الرقابة على القطاع الأمني.

ما هي العلاقات التي تجمع وسائل الإعلام بالمجتمع المدني؟

يقرّ المشاركون بعدم وجود تعاون منظم بين وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني التي تضطلع بدور في القطاع الأمني.

الحلقات المفقودة بين وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني:

- ◆ 'يتعين على المؤسسات الإعلامية أن ترعى إقامة علاقات أوثق مع مؤسسات المجتمع المدني التي تشارك في ممارسة الرقابة على القطاع الأمني.'
- ◆ 'تبدى وسائل الإعلام التردد في بعض الأحيان في تغطية المسائل الحساسة، حتى لو قامت إحدى مؤسسات المجتمع المدني بنشر هذه المسائل على الملأ.'
- ◆ 'كيف يمكن للصحفيين الخوف من إذاعة الأخبار التي جرى نشرها من قبل مؤسسات أخرى؟'
- ◆ 'لا تقوم أجهزة الإعلام بإجراء التحقيقات الصحفية إلا في حالات نادرة. وتكاد مشاركة هذه الأجهزة لا تُذكر في البرامج التي تطلقها مؤسسات المجتمع المدني حول المسائل الأمنية أو في حملات رفع مستوى الوعي العام التي تُنظم بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية.'

كيف تنظر المؤسسات الإعلامية إلى استراتيجيات الاتصالات التي تُعدها قوى الأمن؟

شهد ممثلو المؤسسات الإعلامية الذين شاركوا في ورشات العمل الجهود التي بذلتها الأجهزة الأمنية الفلسطينية مؤخرًا في إعداد استراتيجيات حول التواصل مع جمهور المواطنين واستراتيجيات الاتصالات. وفي حين ينظر الصحفيون إلى تعيين ناطقين رسميين باسم أجهزة الأمن على أنه خطوة أولى نحو إبداء قدر أكبر من الشفافية على عمل هذه الأجهزة، إلا أنهم يوجهون انتقادهم لبروز ظاهرة الإعلام الأمني.

وجهات النظر التي تنتقد أدوات الاتصال الاستراتيجية التي توظفها السلطات الأمنية:

- ◆ 'باتت السلطات الأمنية تلجأ مؤخرًا إلى توظيف أدوات الاتصال الاستراتيجية، من قبيل 'الإعلام الأمني'. ويشير هذا المصطلح إلى نظام تواصل مركزي تستخدمه الأجهزة الأمنية من أجل تعميم رؤيتها الأمنية على المواطنين.'
- ◆ 'لا تهتم أجهزة 'الإعلام الأمني' في عرض الحقائق والوقائع من زوايا مختلفة. بل أنها بمجموعها تعبر عن وجهة نظر واحدة.'
- ◆ 'يجب تغيير المواقع الإلكترونية التابعة للأجهزة الأمنية. فبدلاً من الإعلان عن النشاطات التي تنفذها هذه الأجهزة، يجب أن توفر المواقع المذكورة معلومات دقيقة عن دور أجهزة الأمن وعن العمليات التي تؤديها.'

الارتقاء بمستوى الوصول إلى المعلومات: دور الناطقين الرسميين:

- ◆ 'من الأهمية بمكان أن ينسق الناطقون الرسميون باسم الأجهزة الأمنية مع الصحفيين.'
- ◆ 'قبل تعيين الناطقين الرسميين في الماضي، كان من المستحيل الوصول إلى وزارة الداخلية، مثلاً، أو إلى أي مكتب من مكاتب الأجهزة الأمنية.'

- ◆ 'نحن نشهد للمرة الأولى تعيين ناطق رسمي باسم قوى الأمن، وهذا تطور مشجع. ومع ذلك، يجب تعيين المزيد من الناطقين الرسميين كي يتواصلوا مع وسائل الإعلام في جميع مناطق الضفة الغربية. ويجب أن تستجيب الأجهزة الأمنية لاحتياجات المواطنين قدر الإمكان.'

- ◆ 'هناك الآن ناطق رسمي واحد للأجهزة الأمنية، ولكن السلطات لا تحتكم إلى إجراءات دقيقة بشأن تبادل المعلومات المتعلقة بالشؤون الأمنية مع وسائل الإعلام.'

لا تتميز دوائر العلاقات العامة بفعاليتها ونجاعتها:

- ◆ 'تفتقر أجهزة الأمن إلى دوائر فعالة للعلاقات العامة، وهذه هي المشكلة.'
- ◆ 'تعمل دوائر العلاقات العامة الموجودة في الأجهزة الأمنية على امتصاص الطلبات التي يقدمها الصحفيون، كما أنها لا تفصح لهم عن المعلومات التي يطلبونها.'
- ◆ 'لا تقوم الأجهزة الأمنية الفلسطينية بتنظيم مؤتمرات صحفية دورية. وإذا نظمت مثل هذه المؤتمرات، فلا يُسمح إلا لعدد قليل من الصحفيين بحضورها بناءً على العلاقات الشخصية التي تجمعهم بهم.'

ملكية المعلومات؟

يدرك ممثلو أجهزة الإعلام ضرورة استعادة ملكيتهم ومصداقيتهم للمعلومات المتصلة بالشؤون الأمنية التي ينشرونها للمواطنين.

النظر إلى الشؤون الأمنية من وجهة نظر محلية:

- ◆ 'تُلعب الأموال التي تمنحها الدول المانحة دورًا إيجابيًا في تعزيز استقلال وسائل الإعلام. ولكن مما لا شك فيه أن هذه الأموال تأتي في سياق أجندة سياسية.'
- ◆ 'يتجه الفلسطينيون نحو البرامج الإعلامية الأجنبية بشكل حصري تقريبًا. ويعود السبب في ذلك إلى افتقار أجهزة الإعلام المحلية إلى المصداقية؛ فالإشاعات والمعلومات غير الموثوقة شائعة في أوساط هذه الأجهزة.'
- ◆ 'يتعين على وسائل الإعلام المحلية أن تغطي الأخبار الأمنية. فهي على اطلاع بتفاصيل الأوضاع القائمة بصورة تفوق نظيراتها الأجنبية.'

التوصيات

يدرك ممثلو المؤسسات الإعلامية الذين شاركوا في ورشات العمل التي عقدها مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة بالتعاون مع شبكة أمين الإعلامية (أمين) ووكالة معًا الإخبارية (معًا) أن العلاقات التي تجمعهم مع الأجهزة الأمنية والسلطات السياسية تتسم بالتوتر وغياب الثقة في أغلب الأحيان. وفي هذا السياق، عبر هؤلاء الممثلون عن استعدادهم لجسر الهوة القائمة بين وسائل الإعلام ومؤسسات القطاع الأمني. كما حث الصحفيون الأجهزة الأمنية على تجاوز ثقافة السرية التي تنتهجها، وأن تُعدّ الإجراءات الكفيلة بنشر المعلومات والأخبار المتصلة بشؤون الأمن على جمهور المواطنين ببسر وسهولة. وفضلاً عن ذلك، شدد ممثلو وسائل الإعلام على ضرورة

إعداد إطار قانوني يمكنهم من مزاولة عملهم بحرية. وفي سبيل تحقيق هذه الغايات، خرج المشاركون في ورشات العمل المذكورة بالتوصيات التالية:

أوصى ممثلو المؤسسات الإعلامية بما يلي:

- ◆ المشاركة في إجراءات الإصلاح القانونية والسياساتية بهدف منح الحق لوسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني والمواطنين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات التي يحتاجونها. ويجب تنفيذ هذه الإجراءات بصورة تتيح قدرًا أكبر من مشاركة هذه الأطراف في حكم القطاع الأمني.
- ◆ إعداد إجراءات واضحة تُلزم مؤسسات القطاع الأمني الفلسطيني بنشر المعلومات المتصلة بالشؤون الأمنية بصورة دقيقة وعلى وجه السرعة.
- ◆ السماح لوسائل الإعلام المحلية بالاضطلاع بدورها من خلال تعزيز استقلالها عن الأحزاب السياسية وضمانه.
- ◆ التشجيع على إقامة العلاقات بين المؤسسات الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني، والتركيز على توطيد دورها في ممارسة الرقابة على القطاع الأمني.
- ◆ إنشاء دوائر إعلامية داخل الأجهزة الأمنية على مستوى المحافظات وتعيين أفراد مدربين للعمل كناطقين رسميين باسم تلك الأجهزة.
- ◆ مراجعة الإطار القانوني الحالي الذي ينظم قوى الأمن الفلسطينية وتعديله واستكماله بحيث ينصّ على احترام مبادئ حرية الصحافة وحرية التعبير عن الرأي التي تكفلها المادة (١٩) من القانون الأساسي.
- ◆ ترسيخ الفهم العام للاستراتيجيات الأمنية وتعزيز شرعية السياسات الأمنية من خلال إجراءات اتخاذ القرارات التي تتسم بشفافيتها وبما يكفل خضوعها لرقابة وسائل الإعلام.
- ◆ وضع حدّ لجميع أشكال الضغوط والتهديدات والتحرير التي تمارس بحق الصحفيين الذين يقومون بتغطية الأحداث الأمنية.

تمثل هذه 'النافذة على المجتمع المدني والإعلام' التي يضعها مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة بين يدي القارئ إصداراً جديداً ينشره مكتب المركز في مدينة رام الله.

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، مكتب رام الله ♦ شارع المعارف، ٣٤، رام الله ♦ الضفة الغربية، فلسطين
هاتف: ٢٢٩٥ ٦٢٩٧ (٠) +٩٧٢ ♦ فاكس: ٢٢٩٥ ٦٢٩٥ (٠) +٩٧٢ ♦ الموقع الإلكتروني: www.dcaf.ch